أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية
إلى أصلية وفرعية

د. معن عبد القادر بشير
كلية الحدباء الجامعة

الاستلام	القبول
١٧ / ٠١ / ٢٠١٠	٠٥ / ٠٥ / ٢٠١٠

الملخص

إن النحو العربي قائم على قواعد عديدة منها قواعد تعتمد على العقل فقط وهي نوعان: الأول قواعد تخص أدلة النحو وهي قواعد تعين النحوي على التعامل مع هذه الأدلة لاستنباط الحكم النحوي، والثاني قواعد تخص تفكير النحويين عند تعليلهم للظواهر النحوية وتأويلهم لها وترجيحهم ما تعارض من الكلام العربي الفصيح، وما تعارض من القواعد وعند تطرقهم لنظرية العامل. وهناك قواعد تعتمد على السماع والعقل وهي نوعان أيضاً: قواعد أصلية وهي قواعد استنبطها النحويون من الكلام الذي كثر في السماع، ووافق العقل (القياس). والنوع الثاني قواعد فرعية، وهي قواعد مستنبطة من الكلام الكثير في السماع لكنه خارج عن الأصل وأعطاه النحويون حكماً فرعياً لموافقته العقل (القياس) من جهة مخالفة لجهة الأصل.

Abstract

The Arabic syntax is based on many rules; some of these rules depend on the verb only. These rules are divided into two types:- the first type is the rules which are related to the evidences of the syntax; and these are rules which help the syntactician rule. The second rules which concern the reasoning of the syntacticians when they try to explain the syntactic phenomena, or to find a solution for some contradictions in the standard Arabic speech and some contradictions rules and when they deal with the theory of the operator. There are rules which depend on the hearing and the reasoning and these are also divided into two types:- original or basic rules and these are the rules which are derived by the syntacticians from the common or dominant speech and which agree with

the reasonable thinking (measuring and comparing). The second type is; the subsidiary rules, and these are the rules which are derived from the common speech but which do not match the original rule; and they were given secondary position for their agreement with the reason, though opposing an aspect of the original.

المقدمة:

يقسم النحو العربي إلى أقسام القسم الأول يدرس أصول النحو والقسم الثاني يدرس مسائل النحو والقسم الثالث يدرس تفكيرهم في تعليلهم للظواهر النحوية وتأويلهم ما خرج عن القواعد الأصلية وترجيحهم ما تعارض من الكلام العربي الفصيح ومن قواعدهم بدليل آخر.

وعلى هذا المنوال هناك كتب تناولت أصول النحو وأول من كتب فيها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه الخصائص قال في مقدمته له مبيناً سبب تأليفه لهذا الكتاب: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه"[*].

وتناول علماء النحو من بعده هذه المسألة فكتب ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) رسالة سماها (لمع الأدلة) المنشورة مع رسالة أخرى له بعنوان (الأغراب في جدل الأعراب) وكتب السيوطي (ت ٩١١ هـ) كتاباً في الأصول أيضاً سماه (الاقتراح) وتناول المحدثون أصول النحو في كتب عديدة مثل (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني و (أصول النحو العربي) للدكتور محمد خير الحلواني.

ولأصول النحو (أدلته) قواعد يتبعها النحويون لاستنباط الحكم النحوي وبوساطة (السماع والإجماع والقياس والاستصحاب) وهذه القواعد يمكن تسميتها بأصول الأدلة. وهي قواعد من وضع عقول النحويين ولا يعتمد فيها على السماع وهي قواعد تضبط النحوي ولا يجوز له الخروج عنها عند تعامله مع أدلة النحو لاستنباط الحكم النحوي من الكلام العربي الفصيح.

أما مسائل النحو فقد قسم النحويون الأحكام إلى قواعد أصلية وهي تمثل الكلام الكثير في السماع والموافق للعقل وقواعد فرعية وهي تمثل الكلام الخارج عن الأصل لكنه كثير في السماع وموافق للعقل من جهة مخالفة الأصل.

ووضع النحويون قواعد تعتمد على العقل فقط لتعاملهم مع القواعد النحوية التي تمثل مسائل النحو لتصنيفها إلى قواعد أصلية أو فرعية وذلك بواسطة التعليل والتأويل والتعارض والترجيح وبالاعتماد على أصول نظرية العامل.

هذا وقد قسمنا البحث إلى مبحثين: الأول تناولنا فيه تحليل العنوان ووضحنا فيه مفهوم الأثر والعقل والتوجيه والقاعدة والأصل والفرع.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا نماذج تطبيقية وضحنا فيه أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية أو فرعية أو وصف ما ورد في الكلام العربي بالشذوذ.

وقد ختمنا بحثنا هذا بأهم النتائج التي توصلنا اليها تحت عنوان الخاتمة.

المبحث الأول
تحليل العنوان

أولاً : الأثر

إن العامل يؤثر في الكلمات فيحدث فيها الإعـراب رفعـاً ونـصباً وجـراً وجزمـاً فالإعراب عند النحويين قائم على عنصرين رئيسين: "أولهما العامل ... وهـو المـؤثر أمـا العنصر الثاني فهو الأثر الذي ينتج عن المؤثر، وهي أحـوال اصـطلحوا عليهـا وسـموها بأسمائها. ولكل حال منها علامة ظاهرة أو غير ظاهرة ... وهذه الأحوال عندهم أربعة الرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم"[١].

إذاً العامل يؤثر في الكلمات وكذلك العقل يؤثر في القاعدة النحوية فيصنفها إلى أصلية وفرعية.

وقالوا: "الحروف العاملة مؤثرة غير مؤثرة"[**].

نلاحظ أن النحويين قد استعملوا المصطلحات المشتقة في مادة (أثر) في نظرية العامل فحسب.

ثانياً : العقل

ان النحويين اعتمدوا على العقل لتصنيف القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية ويعتمـد العقل على العلل النحوية والقياس وهو "جملة من العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط"[٢] وتمثله القواعد المقررة عند النحويين والمستنبطة بوساطة العقل فقط[٣].

وليس المقصود بالقياس هنا القياس المنطقي أو القياس النحوي أو القياس الفقهي وهو حمل غير المنقول على المنقول كحمل المخدرات في تحريمها على الخمر في الفقه الإسلامي وكحمل رفع النائب الفاعل على الفاعل لعلة الإسناد ... وهكذا.

إن المقصود بالقياس هنا جملة الأصول (القواعد الأصلية) التي وضـعها النحويـون لتضبط منهجهم. وهذه الأصول من وضع عقولهم. وهو ما ارتضاه النحويون. قال الزجـاجي (ت ٣٣٧ هـ): "إن الشيء إذا أطرد عليه باب فصح في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليه شاذ نزر قليل لعلةٍ تلحقه لم يكن ذلك مبطلاً للأصل"[٤].

نلاحظ من نص الزجاجي هذا ما يأتي:

١. أن الاطراد لا يكفي لإعطاء القاعدة النحوية صفة الأصالة بل لابد من العطـف عليهـا صحتها في القياس وقيامها في المعقول.

٢. ورود مصطلح العقل في هذا النص ونستنتج منه تأثير العقل في تصنيف القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية فكل شيء قبله. العقل –على وفق قواعد متبعة- يعد أصلاً وكل شيء لم يقبله العقل لايعد أصلاً كرفع نائب الفاعل لا يعد أصلاً لعدم موافقته للعقل؛ لأنه في الأصل مفعول به والمفعول يستحق النصب لا الرفع.

وقد ورد مصطلح العقل أيضاً عند السيوطي بقوله: "الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، ولا رابع لها ... الأدلة على ذلك ثلاثة ... الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط: إن المنطوق به إما يدل على معين يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم وإما يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما لايصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف"(٥).

نلاحظ من هذا النص تأثير العقل تأثيراً مباشراً في تقعيد القواعد وقد عده السيوطي دليلاً لاستنباط الأحكام النحوية.

ونلاحظ من هذا النص أن تقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام قائم على واقع لغوي وهناك قواعد تحكم النحوي قائمة على العقل وتسمى بالأصول الكلية المجردة(٦) مثل قولهم:

١. الأصل في العمل الأفعال(٧).
٢. الأصل في الأسماء ألاّ تعمل(٨).
٣. الأصل في العمل الاختصاص(٩).
٤. إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجيء فيه إلى القياس(١٠).
٥. رتبة العامل قبل المعمول(***).
٦. الدليل إذا تطرق اليه الاحتمال بطل به الاستدلال(١١).
٧. القليل لا يعتد به(١٢).

وقد ورد مصطلح القياس في الكتب النحوية بمعنى العقل كثيراً ولاسيما في كتاب سيبويه قال: "تقول: ما عبدالله أخاك وما زيد منطلقاً وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) أي لايعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ (ليس) ولايكون فيها اضمار"(١٣).

ونستنتج من هذا النص أن عمل (ما) الحجازية في اسمها الرفع وفي خبرها النصب غير معقول لأنه غير موافق للقياس، لأنها غير مختصة بالدخول على الجمل الاسمية فهي تنفي الجمل الفعلية أيضاً أما (ما) التميمية فهي قياسية عندهم لموافقتها العقل؛ لأنها لاتعمل، لأنها غير مختصة بنفي الجمل الاسمية.

إذن يكون مصطلح القياس مرادفاً لمصطلح العقل فكل شيء وافق القياس يكون معقولاً والقياس –كما قلنا سابقاً- مجموعة القواعد التي وضعتها عقلية النحويين.

إذن (ما) التميمية لاتعمل ويعرب مابعدها على الابتداء والخبر فيقال:

ما	زيد	مسافر
↓	↓	↓
نافية	مبتدأ	خبر مرفوع

وأما (ما) الحجازية فانها تعمل عمل ليس فيعرب الاسم المرفوع بعـدها اسـماً لهـا والاسم المنصوب خبراً لها نحو:

ما	زيد	مسافراً
↓	↓	↓
نافية	اسم (ما) مرفوع	خبر (ما) منصوب

ثالثاً : التوجيه

قلنا -فيما سبق- إن النحويين اعتمدوا على العقل والقياس في توجيه القاعدة النحويـة إما إلى أصلية أو فرعية واعتمدوا أيضاً على العلة النحوية التي قوامها العقل أيضاً في التوجيه فالشيء يأخذ إما حكم الأصل إذا وافق العقل والقياس بالاعتماد على العلـة أو حكـم الفـرع اعتماداً على العقل أيضاً والقياس ولكن من جهة أخرى –وهذا ما سنوضحه فـي التطبيـق- وبالاعتماد على العلل أيضاً، فإن لم يستطيعوا قبوله أولوه، وإن لم يؤول رموه بالشذوذ.

إذن الكلام العربي يقسم إلى ثلاثة أقسام وعلى وفق المخطط الآتي:

الكلام

حكم أصلي	حكم فرعي	شاذ
(كثير في السماع وموافق للعقل)	(كثير في السماع موافق للعقل من جهة أخرى)	(قليل في السماع غير موافق للعقل)

فالأسماء في اعرابها يعد حكمها أصلياً؛ لأنه وردت في السماع معربة وموافقة للعقل وهو أن المعاني تعتورها فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، وأما اعراب الفعل المـضارع فكثيـر فـي السماع –وهو هكذا ورد فيه- إلا أنه غير موافق للعقل مـن جهـة الأسـماء؛ لأن الأفعـال لاتعتورها المعاني ولكن اعرب لمشابهته اسم الفاعل في توالي الحركـات والـسكنات ولهـذا السبب أعطوه حكم الفرع.

رابعاً : القاعدة

إذاً الحكم النحوي سمي بالقاعدة لأنه يعتمد عليه لبناء الكلام العربي الفصيح من قبـل المتكلم والمتعلم وجمعها قواعد وهذا المصطلح مرادف لمصطلح علم العربية عنـد القـدماء ومصطلح القواعد مصطلح شامل يندرج تحته عدة مصطلحات وعلى وفق المخطط الآتي[١٤]:

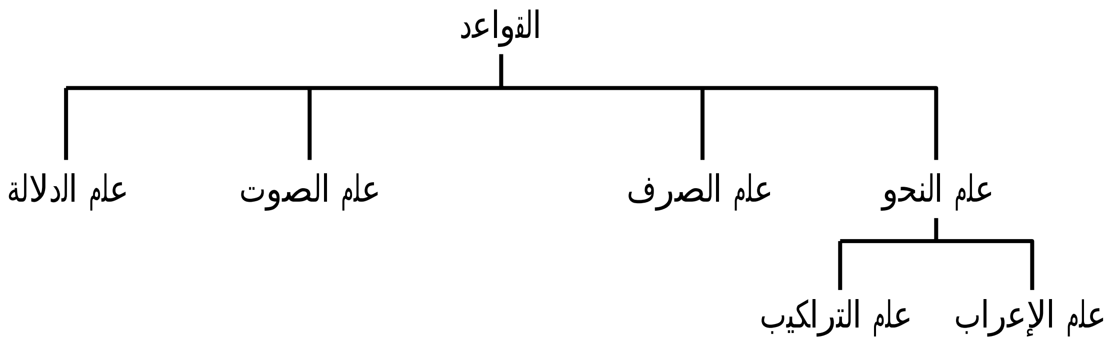

والذي يعيننا في بحثنا هذا علم النحو فعلم النحو يضم قواعد قسمها النحويـون إلـى أصـلية وفرعية وكل كلام لايندرج تحتهما فهو شاذ.

خامساً : الأصل

ويقصد بالأصل عند النحويين الحكم الموافق للعقل وهو ما يقابل القاعدة الفرعية فكل شيء يخالفه يعد إما فرعاً أو شاذاً وإن لم يعطوه هذين الحكمين أولوه وردوه إلى الأصل.

ويطلق الأصل أيضاً على الدليل النحوي الذي يشمل: الـسماع والاجمـاع والقيـاس والاستصحاب.

ولهذا السبب يقال: أصول النحو أي أدلة النحو.

ويطلق الأصل أيضاً على القواعد التي وضعتها عقول النحويين لتمكنهم من اسـتنباط الحكم النحوي كقولهم:

١. حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياسي[١٥].
٢. لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لايعرف قائله[١٦].
٣. الحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع[١٧].
٤. المشبه يأخذ حكم المشبه به[١٨].

ويطلق الأصل أيضاً على الظاهرة الماضية للشيء فالجمل المثبتة أصل للجمل المنفية والاستفهامية والمنهية ... ونحو ذلك كقولنا:

زيد مسافر   أصل

	ما زيد مسافراً	فرع
و	أزيد مسافر	فرع
و	يذهب زيد	أصل
	لن يذهب زيد	فرع
	هل يذهب زيد	فرع
	لا يذهب زيد	فرع

ويطلق مصطلح الأصل أيضاً على القواعد التي تحكم تفكيرهم في التعليـل والتأويـل والتعارض والترجيح وفي نظرية العامل نحو:

١. الشيء لا يكون علة علّته[١٩].
٢. الاضمار خلاف الأصل[٢٠].
٣. الاعراب لا يكون إلا بعامل[٢١].
٤. إذا تعارض أصل، وغالب قدم الأصل[٢٢].

والذي نقصده في بحثنا هذا مصطلح الأصل بمعنى القاعدة الأصلية المقابلـة للقاعـدة الفرعية ونقصد أيضاً مصطلح الأصل الذي يحكم النحويين للتعامل مع أدلة النحـو لاسـتنباط الحكم النحوي، ونقصد أيضاً القاعدة التي تحكم النحويين في تفكيرهم.

إن النوع الأول قائم على السماع والعقل وهو يمثل مسائل النحو والنوع الثاني والثالث قائم على العقل فقط.

ويمكننا أن نضع هيكلاً للنحو العربي وعلى وفق المخطط الآتي:

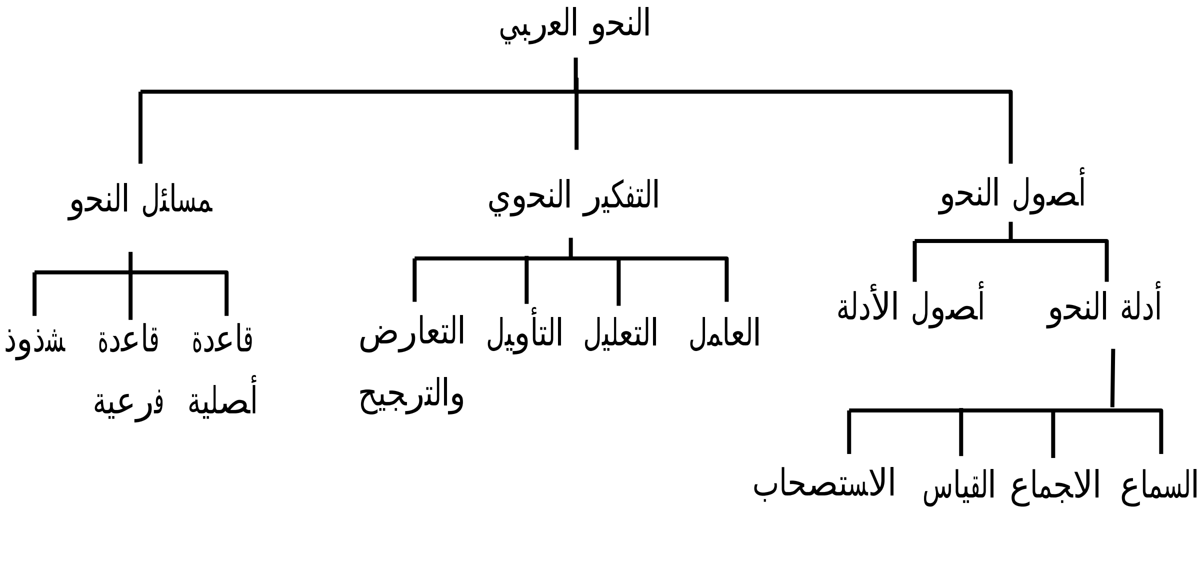

سادساً : الفرع

قلنا فيما مضى أن الأصل هو الحكم لكلام كثير في السماع والموافق للعقل وكل شيء يخالفه شاذاً فإن كان كثيراً في السماع ووافق العقل من جهة أخرى مخالفة لجهة الأصل قبوله وأعطوه حكماً يسمى بالقاعدة الفرعية فالأسماء لاتعمل في أصلها وقد خرج عنها اسم الفاعل فعمل لمشابهته الفعل المضارع وإن كان الخارج عن الأصل قليلاً، لم يحتمل التأويل رموه بالشذوذ.

إذاً الخارج عن الأصل يقسم الى قسمين وعلى وفق المخطط الآتي:

الخارج عن الأصل

له حكم يسمى بالفرع

ليس له حكم ويسمى بالشاذ

إذاً القاعدة الفرعية هي ما خالفت القاعدة الأصلية وخرجت عنها وكانت كثيرة في السماع وموافقة للعقل من جهة غير جهة العقل.

وأما الشاذ فـ "هو ما خالف القواعد النحوية، والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد ذلك الى غيره"[٢٣].

بعد أن حللنا مفردات العنوان وبينا فيه مفهوم الأثر، والعقل، والتوجيه، والقاعدة، والأصل، والفرع ننتقل الى المبحث الثاني.

المبحث الثاني

نماذج تطبيقية

نتناول في هذا المبحث أمثلة توضح أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية الى أصلية وفرعية.

١. إعراب الفعل المضارع

وضع النحويون قاعدة للأفعال تعد أصلية وهي "الأصل في الأفعال البناء"[٢٤] وقد اعتمدوا على السماع والقياس (العقل)، لأن المعاني لاتعتورها مثل الأسماء إذ ورد الفعل

الماضي وفعل الأمر في السماع مبنيين وورد الفعل المضارع معرباً إلا في حالتين، الأولى: اتصاله بنون النسوة والثانية اتصاله بنوني التوكيد الثقلية أو الخفيفة فانه يبين فيهما.

وقد ارتضى النحويون بورود الماضي والأمر مبنيين وجعلوا بناءهما أصلياً، ولم يرتضوا باعراب الفعل المضارع وجعلوا قاعدته فرعية، لأنه قد خرج عن الأصل فالقياس عندهم أن يكون مبنياً؛ لأن المعاني لاتعتوره مع أن اعرابه موافق للسماع فلا نجد فعلاً مضارعاً غير متصل بنوني التوكيد أو نون النسوة مبنياً بل كلها معربة، ولأنه ورد هكذا في السماع ارتضوا إعرابه والسماع لايكفي لإعطائه حكماً بل لابد من وجود علة ليكون الأمر معقولاً عندهم وهي مشابهته لاسم الفاعل في توالي الحركات والسكنات واسم الفاعل معرب لا مبني.

وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) الى أنه أعرب؛ لأن المعاني تعتوره فيدل تارة على الحال وتارة على الزمن الماضي وتارة أخرى على الزمن المستقبل(٢٥) فيقال:

يتكلم الرجلُ ←—— حال

لم يتكلمِ الرجلُ ←—— ماضٍ

سيتكلم الرجل ←—— مستقبل

ومن هنا نلحظ أنهم عدوا قاعدة إعراب المضارع فرعية لا أصلية.

٢. الأصل في الإشارة الحرف(٢٦).

وهذه القاعدة ذات دلالة قوية على أثر العقل في النحو العربي إذ لايوجد في لغة العرب أداة يشار اليها وهي حرف بل كل الأدوات أسماء والذي دفعهم الى ذلك أمران:

أ. أن المعاني الأخر لها أحرف تعد أصولاً لباقي الأدوات في باب معنى فللنداء حرف أصلي وهو (يا) النداء والأدوات الباقية تعد فروعاً عليها، وللاستفهام حرف أصلي كذلك وهو (الهمزة) والباقي فروع عليها ... وهكذا.

ب. وردت أسماء الإشارة كلها مبنية وهذا خارج عن الأصل لأن "الأصل في الأسماء الإعراب"(٢٧). فقالوا أسماء الإشارة بنيت، لأنها وقعت موقع الحرف والحرف عندهم مبني لا معرب، أي إنهم جعلوا أسماء الإشارة فروعاً لا أصولاً اعتماداً على العقل.

٣. رفع الفاعل

لم يكتف النحويون بالسماع لإعطاء الفاعل حكم الرفع بالأصالة بل اعتمدوا عليه وعلى العقل (القياس)، لإعطائه هذا الحكم وقالوا أنه مرفوع، لأنه يستحق ذلك لقيامه بالفعل إذ الرفع عندهم ذو مرتبة أولى، ثم النصب، ثم الجر.

ولم يجعلوا حكم الجر مرادفاً للرفع مع أنه ورد في السماع كثيراً كقولنا:

ما جاء من رجلٍ

بل أولوا هذا الإعراب فقالوا في كلمة (رجل) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل.

ورفضوا أن يعربوا كلمة (زيد) فاعلاً مجروراً بل أعربوها مضافاً اليها في قولنا:

يسرني فوز زيدٍ بالمسابقة

مع أن (زيد) في هذه الجملة فاعل في المعنى لقيامه بالفوز بدليل إرجاع المصدر الى (الحرف المصدري والفعل) فنقول:

يسرني أن يفوز زيد بالمسابقة

نلاحظ من ذلك أن النحويين أعطوا حكماً واحداً للفاعل وهو الرفع ولم يعطوه حكم الجر وذلك اعتماداً على العقل (القياس) وهو استحقاقه الرفع لقيامه بالفعل والرفع مرتبته الأولى مع انه ورد في السماع مجروراً بـ (من) الزائدة أو مجروراً بالإضافة.

إن الذي أذهبهم الى ذلك –فيما أرى وأنا معهم- طرد القاعدة إذ جعلوا قاعدة الفاعل مطردة لا استثناء فيها وهي الرفع وما خرج عن ذلك يؤول.

أي إن التأويل عند النحويين أولى من إعطاء الشيء الخارج عن أصله حكم الفرع لتجنب التعدد في القواعد النحوية في الباب الواحد تسهيلاً للمتعلم.

٤. إن المشبهة بالفعل وأخواتها

حكم النحويون على (إن) وأخواتها في عملها بالفرعية لا الأصلية لأنها أحرف لا أفعال، إذ "الأصل في العمل للأفعال"(٢٨) لا الحروف ولا الأسماء إلا أن السماع مخالف لهذه القاعدة القائمة على العقل فقد عملت (إن) وأخواتها في الجملة الاسمية إذ نصبت المبتدأ اسماً لها ورفعت الخبر خبراً لها، نحو:

سالم خارج

إن سالماً خارج

ولما جاءت (إن) وأخواتها مخالفة للقياس أي العقل عللوا ذلك أي وجدوا وجهاً لذلك فقالوا إنها اشبهت الفعل الماضي من أوجه عديدة:

الأول: أنها مركبة من ثلاثة أحرف شأنها شأن الأفعال الماضية.

الثاني: أنها مبنية على الفتح والأفعال الماضية مبنية على الفتح أيضاً.

الثالث: اتصال نون الوقاية بها نحو: إنني وليتني(٢٩).

٥. حذف الفضلات

جعل النحويون حذف الفضلات أصلاً؛ لأنها زائدة على الجملة فالجملة عندهم في تركيبها تعتمد على العمدة لا الفضلة والعمدة عندهم الفاعل والمبتدأ، والفاعل عندهم لايحذف من الجملة أبداً وإذا كان غير ملفوظ فهو مستتر[٣٠].

ادرس

فالفاعل هنا ضمير مستتر تقديره (أنت) ونحو:

هاشم يذهب

فالفاعل في هذه الجملة مستتر أيضاً تقديره (هو).

والمبتدأ قد يحذف من الجملة ويقدر عندئذ كقلونا لرجل يعمل عملاً ما:

جميلٌ

أي: عملُك جميلٌ

أي إنهم جعلوا ذكر العمدة في الجملة أصلاً وجعلوا حذفه (المبتدأ) فرعاً لا أصلاً.

إن جعلهم حذف الفضلات أصلاً مخالف للسماع فقد وردت أمثلة يجب فيها ذكر الفضلة ولايجوز حذفها نحو قوله تعالى:

[ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى][٣١]

وقوله:

[ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين][٣٢]

فاذا حذفنا الفضلة (وأنتم سكارى) في الآية الأولى لم يجز البتة لأن الكلام سيدل على النهي من الصلاة وهذا لايجوز ولكنه منهي في حالة السكر وفي الثانية إذا حذفنا الفضلة (لاعبين) أصبح الكلام نفي الخلق عن الله وهذا لايجوز[٣٣].

٦. إعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط

لم يعرب النحويون الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط مبتدأً خبره الجملة الفعلية المذكورة بعده وذلك في قولنا:

إذا الرجلُ جاءك فأكرمه

بل أعربوه فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده أي الجملة الفعلية التي بعده تفسيرية لا محل لها من الإعراب مع أنهم أعربوا الاسم في التركيب.

الرجل جاءك

مبتدأً لا فاعلاً مقدماً، لأن الفاعل عندهم لايقدم على الفعل لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة والذي دفعهم الى ذلك بناء الفعل الماضي على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة نحو:

ضربتُ

لأنه لا يتوالى أربعة متحركات في كلمة واحدة[٣٤].

ونفهم مما تقدم أنهم جعلوا أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال لأنها عاملة والأصل في العمل الاختصاص أي جعلوا أدوات الشرط في دخولها على الأفعال أصلاً لها اعتماداً على القياس والعقل مع ورود دخولها على الأسماء في السماع كثيراً نحو قوله تعالى:

[**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**] [٣٥]

وقوله: [**وإذا السماء كشطت**] [٣٦]

٧. السكون أصل للبناء[٣٧]:

هذه القاعدة ليست مطردة لأن الأدوات المكونة من حرف واحد لايمكن أن تبنى على السكون؛ لأنها قد تأتي في أول الكلام ومن المعلوم أن العربي لايبدأ بالساكن مثل الباء والواو واللام فانها بنيت على حركة واحدة ووضعوا أصلاً آخر تابعاً للأصل الأول وقالوا: "ما بني على حرف واحد يبنى على حركة"[٣٨] ولعل ذهابهم الى أن أصل البناء السكون أن المبني هو عكس المتحرك ولما كانت السكون تعني لا الحركة فجعلوها أصلاً للبناء.

٨. إعراب الاسم وبناؤه

جعل النحويون إعراب الاسم أصلاً؛ لأن المعاني تعتوره فيأتي الاسم فاعلاً ومفعولاً ومجروراً نحو:

حضر عامر

و مدحت عامراً

و أعجبت بعامرٍ

نلاحظ أنهم لم يكتفوا بالسماع للحكم وعلى اعراب الاسم بالأصالة بل اعتمدوا على العقل لتسويغ هذه الأصالة.

وحكموا على بنائه بالفرعية مع أنه ورد في السماع كثيراً فالقياس أي العقل لايقبل بذلك؛ لأن المعاني تعتوره أيضاً مثل الأسماء الموصولة عدا (اللذين واللتين) وأسماء الإشارة عدا (هذين وهاتين) وأسماء الاستفهام نقول في الاسم الموصول (من)

حضر من ألقى القصيدةَ

و مدحت من ألقى القصيدةَ

و أعجبت بمن ألقى القصيدةَ

وجدوا أن هذه الأسماء قد خرجت عن الأصل وهذا الأمر غير معقول ولايـستطيعون رفضه؛ لأنه كثير في السماع ولتسويغ ذلك وجدوا وجهة عقلية من جهة أخرى غير اعتوارها للمعاني، فقالوا: إن أسماء الاستفهام بنيت لقيامها مقام حرف الاستفهام وهو الهمـزة، وكـذلك أسماء الإشارة وأما الأسماء الموصولة فبنيت لافتقارها الى صلة الموصول(٣٩).

ولهذه العلل العقلية أعطوا لهذه الأسماء حكم الفرع لكي لاترمى بالشذوذ، لأن الـشاذ عندهم كل شيء خرج عن أصله وليس له وجهة عقلية تسوغ خروجه.

وبعبارة أخرى ان الخارج عن الأصل نوعان:

الأول: له وجهة عقلية ويسمى حكمه بالفرع.

الثاني: ليس له وجهة عقلية ويسمى بالشاذ.

إن نظرية العامل التي يقوم هيكل النحو عليها قائمة على العقل أيضاً بدليل أن السماع يخالف قواعد هذه النظرية ومن هذه القواعد الآتي:

٩. الأصل في العمل الاختصاص(٤٠)

هذه قاعدة من وضع عقول النحويين مع أنه ورد في السماع عوامـل كثيـرة غيـر مختصة مثل (حتى) و (واو) المعية و (لا) النافية و (ما) الحجازية و (الفاء) السببية و (كـي) و (اللام) الجارة.

فـ (حتى) تدخل على الاسم فتجره وتدخل على الفعل المضارع فتنصبه وتدخل على الفعل الماضي ولاتؤثر فيه(٤١) نحو:

قرأت الكتاب حتى الخاتمة

و قرأت الكتاب حتى اتعلم

و قرأت الكتاب حتى فهمته

وجعل النحويون (حتى) الجارة هي الأصل وأولوا عاملاً آخر بعدها في حالة دخولهـا على الفعل المضارع فقالوا: إن الفعل غير منصوب بها بل منـصوب بـ (أن) مـضمرة و (حتى) عاملة الجر في المصدر المؤول من (أن) والفعل والتقدير عندهم.

قرأت الكتاب حتى التعلمِ

وكذلك الحال مع (الواو) فالأصل فيها العطف والفعل منصوب بـ (أن) مضمرة أيضاً نحو:

لاتقدِ السيارةَ وتتحدثَ

والتقدير لاتقد السيارة والتحدثَ

نلاحظ أن النحويين لم يضعوا قواعد فرعية لهذه العوامل بل أولوا ما خالف أصـولهم لطرد قاعدتهم المعتمدة على العقل فقط، لا السماع.

في حين إنهم وضعوا قاعدة فرعية لـ (ما) الحجازية و (لا) النافية؛ لأنهـم وجـدوا وجهاً لذلك وهو مشابهتهما لـ (ليس).

١٠. الأصل في العمل للأفعال[٤٢]:

اعتمد النحويون على السماع في وضع هذه القاعدة إذ لم يجدوا فعلاً غير عامل فهـو يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفاعيل فان لم يعمل النصب فهو يعمل الرفع لا محالـة واعتمدوا أيضاً على العقل لتأصيل هذه القاعدة معتمدين على القاعدة "الأصـل فـي العمـل الاختصاص" إذ الفعل شديد الاختصاص بالأسماء فالفعل لايدخل على الفعل البتـة ولايـدخل على الحرف أيضاً.

وقد خرج عن هذه القاعدة أسماء فعملت مثل اسم الفاعـل وصـيغة المبالغـة واسـم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وقد وضعوا قواعد فرعية لهذه الأسماء لورودها عاملـة في السماع من جهة ومن جهة أخرى أنها معقولة فاسم الفاعل –على سـبيل المثـال- عمـل لمشابهته بالفعل في توالي الحركات والسكنات.

١١. رتبة العامل قبل المعمول[٤٣]

أوجب النحويون تقدم العامل على المعمول؛ لأن العامل علة والمعمول معلول والعلـة تأتي قبل المعلول إلا أن هناك أمثلة سماعية كثيرة ورد المعمول قبل العامل مثل تقدم المفعول به على فعله وتقديم الحال على عامله أيضاً ونحو ذلك:

يقال: خالداً ضرب زيد

و ضاحكاً جاء الطالب

وللخروج من هذا المأزق قالوا: "يجوز في العامل المتصرف ما لايجـوز فـي غيـر المتصرف"[٤٤].

لأن الذي يتصرف هو الفعل والفعل أصل في العمل لذلك جاز التقديم والتـأخير فـي حين أن الحروف والأسماء لاتتصرف وهي محمولة في العمل على الأفعـال –وكمـا تقـدم ذكره- لذا لم يجز تقديم معمولها عليها فلا يقدم المجرور بحرف الجر عليه ولا يقدم معمـول (إن) وأخواتها ومعمولي (ما) الحجازية و (لا) النافية للأسباب الآتية:

١. أنها غير متصرفة.
٢. أنها فرع في العمل على الأفعال.
٣. غير قوية في العمل على عكس الأفعال فهي أقوى العوامل لشدة اختصاصها بالـدخول على الأسماء.

نكتفي لهذا القدر من الأمثلة التي توضح أثر العقل في توجيه القاعـدة النحويـة الـى أصلية أو فرعية أو شاذة. وهناك أمثلة كثيرة في الكتب النحوية لايسعها بحثنا هذا لذكرها ولو ذكرناها لاحتجنا الى صفحات عديدة.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن أن نذكر أهم النتائج التي توصل اليها البحث:

١. اعتمد النحويون على العقل فقط لوضع القواعد التي تساعدهم علـى اسـتنباط الحكـم النحوي وهذه القواعد نوعان قواعد تخص أدلة النحو والأخرى تخص تفكيرهم النحوي في التعليل والتأويل والتعارض والترجيح وفي نظرية العامل.
٢. اعتمد النحويون على السماع والعقل لوضع القواعد التي تخص مسائل النحو فكل شيء كثير في السماع ووافق العقل فقاعدته أصلية وكل شيء كثير في السماع ولـم يوافـق العقل من جهة الأصل ولكنه وافقه من جهة مخالفة لجهة الأصل تعد قاعدته فرعية.
٣. إن الخارج عن الأصل نوعان، الأول: قاعدته فرعية وهو ما كثر في الـسماع وقبلتـه عقول النحويين، والثاني: شاذ وهو ما قل في السماع ولم تقبله عقول النحويين.
٤. إن الشيء الخارج عن الأصل له ثلاثة طرق للحكم عليه: الأول التأويل لطرده مع حكم الأصل وإن لم يمكن التأويل أعطوه حكم الفرع وإن تعذر الاثنان رموه بالشذوذ.
٥. الوجهة العقلية في جعل حكم رفع الفاعل أصلاً استحقاقه للرفع لقيامه بالفعـل والرفـع مرتبته الأولى.
٦. الوجهة العقلية في جعل حكم أسماء الإشارة بالبناء فرعاً قيامها مقام حرف الإشارة.
٧. الوجهة العقلية في الحكم على إعراب المضارع بالفرعية مشابهته لاسم الفاعل.
٨. إن مفهوم العقل عند النحويين مرادف لمفهوم القياس وقد سموه بالقياس؛ لأنهم يقيـسون عليه الأحكام فإن وافق الحكم العقل جعلوه أصلاً، وقالوا عنه هو القياس، وإن لم يوافقه جعلوه فرعاً أو شاذاً.

الهوامش:

(*) الخصائص: ٢/١.

(١) نحو التيسير/٣١.

(**) شرح الكافية: ٢١٩/١.

(٢) أصول النحو العربي/٩١.

(٣) الاستصحاب في الدراسات النحوية/٣٤.

(٤) الايضاح في علل النحو/١١٣.

(٥) الأشباه والنظائر: ٣/٢-٤.

(٦) الاستصحاب في الدراسات النحوية/٦٣.

(٧) الايضاح العضدي/٣٩، وشرح جمل الزجاجي: ٥٥/١.

(٨) الأصول في النحو: ٥٤/١.

(٩) أسرار العربية/١٢، وشرح عمدة الحافظ/٢١٤.

(١٠) الأصول في النحو: ١٠١/١.

(***) الانصاف: ٤٨/١.

(١١) م . ن: ٧٢٩/٣.

(١٢) م . ن: ٦٦٦/٢.

(١٣) الكتاب: ٥٧/١.

(١٤) المنهج الصوتي للبنية العربية/٢٣-٢٦.

(١٥) المسائل المشكلة/٣٠٦.

(١٦) الانصاف: ٤٥٦/٢.

(١٧) همع الهوامع: ١٦٩/٣.

(١٨) شرح جمل الزجاجي: ١٩١/٢.

(١٩) الخصائص: ١٨٥/١.

(٢٠) شرح الرضي: ٥١٨/١.

(٢١) المقتضب: ٨٠/٤.

(٢٢) الاقتراح/ ١٢٣-١٢٤.

(٢٣) أصول التفكير النحوي/١٠٠.

(٢٤) الجمل/٢٦٠.

(٢٥) شرح عمدة الحافظ/٥٧٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٢٦) أوضح المسالك: ٣١/١.

(٢٧) الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

(٢٨) شرح اللمحة البدرية: ٢٢/٢.

(٢٩) م . ن:٢١٧/١.

(30) الجملة العربية تأليفها وأقسامها/5-6.
(31) من الآية 43، سورة النساء.
(32) الآية 16، سورة الأنبياء.
(33) الجملة العربية تأليفها وأقسامها/6-7.
(34) الأشباه والنظائر: 228/1.
(35) الآية 6، سورة التوبة.
(36) الآية 11، سورة التكوير.
(37) المقتصد في شرح الايضاح: 125/1.
(38) شرح الاشموني: 548/3.
(39) شرح المقدمة المحسبة: 177/1، والاشباه والنظائر: 24/2.
(40) شرح المفصل: 118/2.
(41) الجنى الداني/498.
(42) شرح اللمحة البدرية: 22/2.
(43) الأصول في النحو: 93/1.
(44) الكتاب: 124/2.

المصادر والمراجع

أ. الرسائل الجامعية

1. الاستصحاب في الدراسات النحوية، نظرية وتطبيقاً، رسالة دكتوراه، معن عبد القادر بشير، باشراف الدكتور: عماد عبد يحيى، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1421هـ = 2000 م.

ب. الكتب العلمية

2. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي (دمشق)، ط1، 1377هـ= 1957م.
3. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، وشركة الطباعة الفنية المتحدة (القاهرة)، ط1، 1395 هـ= 1975م.
4. أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار القلم، ودار الثقافة (بيروت)، ط1، 1392-1393هـ= 1973م.

٥. الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
٦. أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق (حلب)، ط١، ١٩٧٩م.
٧. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، (د. مط)، جروس برس، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.
٨. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة (القاهرة)، ط١، (د.ت).
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة (مصر)، ط٥، ١٣٨٦هـ=١٩٦٧م.
١٠. الايضاح العضدي، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف (مصر)، ط١، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.
١١. الايضاح في علل النحو، الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس (بيروت)، ط٥، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
١٢. الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، (د.ت).
١٣. الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: الدكتور توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة (بيروت)، دار الأمل (اربد- الأردن)، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
١٤. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: طه محسن، دار الكتب (الموصل)، ط١، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
١٥. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة)، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد) ط٤، ١٩٩٠م.
١٦. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك)، الاشموني، علي ابن محمد (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده (مصر)، ط٢، ١٣٥٨هـ= ١٩٣٩م.
١٧. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب (الموصل)، ط١، الجزء الثاني، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
١٨. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق (بيروت)، ط١، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

١٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني (بغداد)، ط١، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.
٢٠. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث (د.مكان)، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٧٧م.
٢١. شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة (بغداد)، ط١، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
٢٢. شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب (بيروت)، ط١، (د.ت).
٢٣. شرح المقدمة المحسنة، ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، الجزء الأول: ١٩٧٦م، الجزء الثاني: ١٩٧٧م.
٢٤. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني (مصر)، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
٢٥. المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد)، ط١، (د.ت).
٢٦. المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت ٤٧٤هـ) تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية (عمان)، ط١، ١٩٨٢م.
٢٧. المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب (بيروت)، ط١، (د.ت).
٢٨. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ط)، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار البحوث العلمية (الكويت)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٥م.
٣٠. نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.